

الحقيقة

(المجلة النظرية للأمم المتحدة الرابعة)



» بعد فشل اتفاقيات أوسلو:

الشعب الفلسطيني مهدد بنوع جديد من

السيطرة «

فرانسوا لازار

مقال لفرانسوا لازار نشر بمجلة "الحقيقة"، عدد 84، دجنبر 2014

IVème Internationale - 87 rue du Faubourg Saint Denis - 75010 Paris –

WWW.OUMAMIYA4.BLOGSPOT.COM

OUMAMIYA4@GMAIL.COM

امتنت وسائل الاعلام عن الحديث عن هيجان العنف في صيف 2014 بعد أن كانت تبرره من قبل "بحق اسرائيل في الدفاع عن نفسها" ومنذ ذلك الحين وتقريبا منذ الثلاثين سنة الأخيرة والأراضي الفلسطينية تعرف اضطرابات لا سابق لها حيث تقتصر السلطة الفلسطينية الفاسدة، حامية اتفاقيات أوسلو، على وظيفتها كشرطة لقمع الشعب الفلسطيني، حيث تمكنت من منع المظاهرات في المدن الرئيسية للضفة الغربية منذ ثلاثة شهور، لكن القدس يغلي. تريد السلطة الفلسطينية وقوات قمع الدولة الإسرائيلية قمع الربط بين المظاهرات الفلسطينية خارج الحدود المصطنعة الموروثة على مخطط التقسيم في سنة 1947 وبين غزو 1967 باستعمالها لكل الوسائل، حيث أن هذه المظاهرات تطرح بتدقيق مسألة إعادة توحيد الشعب الفلسطيني الذي لا يمكن أن يحقق إلا في إطار دولة واحدة وموحدة.

منذ الصيف، ارتفعت الأزمة بين الحكومة الاسرائيلية وسندها الرئيسي الامبريالية الأمريكية التي تود إعادة العلاقات مع إيران. العراق وسوريا واليمن اليوم على حافة الانهيار. وتعرف العربية السعودية وهي من المساندين الأساسيين لمجموعات "المجاهدين" في المنطقة، أزمة داخلية لا سابق لها. إعطاء بعض وجهات النظر حول الوضعية في فلسطين، ثلاثة شهور بعد الاعتداءات الإسرائيلية الدامية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، يعني الحديث عن وضعية فوضوية لا يتحكم فيها أحد وأين يمكن أن تنقلب الأوضاع بين عشية وضحاها إلى موجة جديدة من العنف.

ثلاثة شهور بعد، ينزف الشعب الفلسطيني وزادت الاعتداءات من خطورة وضعية كانت متوترة جدا من قبل، أكثر من 2150 قتيل وآلاف الجرحى توفي العديد منهم جراء جروحهم، أكثر من 100 000 شخص بدون مسكن، هدمت 26 مدرسة وكذلك المستشفيات وأكثر من 350 مؤسسة، تم إتلاف أكثر من 17 000 هكتار من الأراضي الفلاحية وتلويثها بواسطة القنابل ودمرت أيضا شبكات المياه والكهرباء ومجاري مليون مسكن. في المجموع تم تدمير 15 بالمائة من المنازل في الأراضي الفلسطينية. المبالغة الكبيرة في التدخل الإسرائيلي بادعاء "وقف إطلاق صواريخ" المجموعات المسلحة الفلسطينية تعبر عن سياسة العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وذنبه الوحيد هو صموده وقدرته على التلويح بمطالبه الديمقراطية رغم نير الاحتلال الذي يسحقه منذ ستين سنة.

وحشية حكومة نتانياهو- ويقال عنها أنها متطرفة أكثر من سابقتها لكنها تعبر في الحقيقة عن تقاليدهم الإجرامية- سببها أن الشعب الفلسطيني يرفض السلطة الفلسطينية، ويرفض كل من يتنازل عن حق العودة، وهذا ما يريدون القضاء عليه. واعتداءات الصيف الماضي هي في الحقيقة حصيلة مسلسل السلام التي هي في الواقع، ومنذ ثلاثين سنة، سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية تليها فترات من وقف القصف للعودة إلى الاعتداءات من جديد، والإطار الفار بين دولة اسرائيل والشعب الفلسطيني هو إطار وقف القصف يعني إطالة الحصار، وبالمفهوم العسكري وقف القصف يعني وضع المتحاربين ظهرا لظهر، لكن في هذه الحالة، المعتدون والمعتدى عليهم هم المكلفون بنفس المسؤولية وربما للمعتدى عليهم مسؤولية أكثر. منذ شهر يونيو الماضي، انطلقت مظاهرات يومية تقريبا في الأراضي الفلسطينية وداخل دولة إسرائيل حيث يؤكد الشعب الفلسطيني وحدته بتحركاته تحت شعار "نحن شعب واحد"، كما يطرح مسألة إعادة توحيد، أي رفض اتفاقيات أوسلو وتقسيم الأراضي، وإعادة النضال على الساحة من أجل دولة واحدة وأمة فلسطينية واحدة فوق كل الأراضي التاريخية لفلسطين.

و واجهت هذه الاعتداءات الجديدة المبرمجة كسابقاتها، موجة من الاحتجاجات ضدها في العالم بصفة ومستوى لا سابق لهما، احتجاجات اتهامية من طرف قطاعات عريضة من الحركة العمالية والديموقراطية ومن طرف بعض القطاعات من أوساط يهودية. بيان الأمانة الدولية للأمم المتحدة الرابعة الذي نشر في 26 أغسطس 2014 بعد مجزرة الشعب الفلسطيني تلك ، أكد على أن ما يقع في فلسطين هو متابعة الدولة الصهيونية لممارسة سياسة التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني منذ أكثر من ستين عاما وتحليله للحالة السياسية يقول على أننا في منعطف سياسي كبير. لقد برهننا على أن كل الإجراءات التي كانت تمنع الكثير من الناس أن يظهروا معارضتهم للدولة الاسرائيلية تنهار اليوم واحدة تلو الأخرى، كما أشار بيان الأمم المتحدة الرابعة للرسالة التي أمضاها العديد من اليهود الناجين من معسكرات الاعتقال النازية وأبنائهم ، وتقول الرسالة : "نحن مذعورون بالعنصرية اللاإنسانية القاسية التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني داخل المجتمع الإسرائيلي والتي وصلت إلى حدها الأعلى".

تصريحات بعض الجنود الإسرائيليين التي تقول بأن الاحتلال هو سبب المقاومة الفلسطينية لها اليوم صدى في تصريحات بعض الشخصيات وجمعيات اليهود الأمريكيين الذين يطالبون "بحل سلمي" أو يضعون مسؤولية الوضعية على عاتق النظام السياسي الإسرائيلي.

ولدت الاعتداءات الإسرائيلية مظاهرات مكثفة في جميع أنحاء العالم : مظاهرات شملت مئات الآلاف من المتظاهرين في أغلبية عواصم أمريكا اللاتينية، وفي فينزويلا دعت الحكومة إلى التظاهر في كل المدن للمطالبة بوقف القصف، وفي إنجلترا خرج 150 000 متظاهرا تلبية لنداء منظماتهم من أجل وقف القصف، وفي فرنسا أين اجتمعت قيادات الحركة العمالية لتنظيم المظاهرات، خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع مرات عديدة طيلة فصل الصيف، وفي أمريكا كما أشار إليه مناظرو المنظمة الاشتراكية في العدد السابق للحقيقة، فإن المواقف المتخذة ضد الاعتداء الإسرائيلي حظيت بنسبة تصويت غير عادية وسط العديد من فروع الحركة العمالية.

تواجه إسرائيل أكبر أزمة في تاريخها

نذكر هنا مقاطع من مقالة "شبتاي شافيت"، المسؤول السابق للموساد (المخابرات السرية الإسرائيلية) والمنشورة في 24 نوفمبر في جريدة "هاريتز" لأنها تعبر بوضوح عن الوضع الحالي، ويؤكد فيها "شافيت" التزامه الدائم للدولة العبرية ويعبر عن قلقه المبني على الواقع :

"(...) بغض النظر من أن إسرائيل تابعة للولايات المتحدة، فإن العلاقات بينهما قد وصلت الى أدنى حد في تاريخها، وأروبا، أكبر سوق تتعامل معه انتابها الملل منا وهي تتجه نحو فرض عقوبات علينا (...) دبلوماسيتنا وعلاقاتنا العلانية مع العالم أدت بنا إلى خسارة مؤسفة بينما عرفت دبلوماسية وعلاقات الفلسطينيين إنجازات كثيرة في العالم. المركبات الجامعية في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة هي كمشاتل مسؤولي المستقبل في بلدانهم ، وقد خسرنا النضال من أجل مساندة إسرائيل في الوسط الجامعي الدولي لأن عددا كبيرا من الطلبة اليهود لم يعودوا يهتمون بإسرائيل (...) ورغبة الإسرائيليين القوية للحصول على جواز سفر أجنبي وجنسية أجنبية يبرهن على أن الشعور بالأمن عند الأشخاص بدء في الانشقاق (...)."

كما أن "شافيت" قلق من الاتجاه الديني الذي تأخذه مبادرات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية ويقترح حله المطابق للحل الذي أتى به "لوران فايوس"، وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، ألا وهو الرجوع الى مخطط الجامعة العربية لسنة 2002 الذي ساندته المملكة العربية السعودية، خادمة مصالح المسؤولين الأمريكيين آنذاك، حيث اقترح الملك فهد على المسؤولين الإسرائيليين أن يعترفوا بدولة فلسطينية مستقلة مقابل الاعتراف بإسرائيل من قبل جميع الدول العربية.

نلاحظ أن الوضعية الفظيعة التي يعيشها الشعب الفلسطيني لا تهم "شافيت" وهو من المسؤولين الإسرائيليين الذين يعترفون باستحالة رضوخ الشعب الفلسطيني عسكريا بصفة نهائية لأنه يفهم دون الاعتراف بذلك بأن التفكيك السريع للدولة الإسرائيلية متعلق بمحاولة تحويل الشعب اليهودي الذي يعيش هناك إلى شعب قهار للشعب الفلسطيني. كما يرى أن الإسرائيليين الذين لم يعودون قادرين على تحمل تلك الوضعية ليس لهم خيار سوى الرحيل إلى مكان آخر أو التحلي عن مساندة إسرائيل. فهو يعي أن احتداد الأزمة بين حكومته والقوة الأمريكية سوف يؤدي إلى سياسة إبادة حتمية للفلسطينيين، والوسيلة هي التقدم نحو حل بناء دولة فلسطينية فقط من أجل المحافظة على ما هو أهم.

يتحدثون عن السلم، لكن عن أي سلم يتحدثون؟

في الضفة الغربية تناضل أغلبية الشعب الفلسطيني من أجل قوتها اليومي، وفي القدس الشرقية تمارس سياسة التطهير العرقي مباشرة من طرف جماعات دينية شبه عسكرية وسبب هذه التوترات الحالية هناك هو التعجيل في إجراءات الحكومة الإسرائيلية لجعل تلك المدينة منطقة إسرائيلية فقط، حيث أنه في الأسابيع الأخيرة كثرت جولات النواب والوزراء في ساحة المساجد وهو مكان له أهمية دينية ورمزية بالنسبة للفلسطينيين، زيادة على عشرات السنين من القمع للشعب الفلسطيني والعزل الكامل للقدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية في الفترة الأخيرة (مع العلم أن القدس الشرقية تنتمي للأراضي المحتلة في 1967).

كما أنه بصفة يومية وبنفس الوحشية، تفوض إسرائيل الأحياء الفلسطينية لكي يستولي المستوطنون فيها، وباسم مبادئ دينية في أغلب الأحيان، على بيوت الفلسطينيين الذين اضطروا لهجرتها خوفا من القتل. إن الشروط المادية لوجود الشعب اليهودي داخل الدولة الإسرائيلية، كما عبر عنه "شابتاي شافيت" وعدد من التقارير، في خطر متزايد بينما يتعرض فلسطينيو الداخل إلى تمييز عنصري واجتماعي.

أليست هناك علاقة بين الوضعيتين؟

ما هو المعنى الذي يجب إعطاؤه للحملة الحالية من أجل "الدولة الفلسطينية"؟

يجب فهم التوتر الذي يوجد داخل الكثير من البرلمانات الأوروبية حول الاعتراف "بدولة فلسطين" وسط هذا الإطار. وتأتي هذه العملية في الوقت الذي انهارت فيه السلطة الفلسطينية، وفي الوقت الذي لم يعد فيه أحد يدافع عن اتفاقيات أوسلو التي فشلت كلياً، يعني ضرورة الحفاظ على هذا الإطار لكي تظهر السلطة الفلسطينية كشريكة لدولة إسرائيل، ولكي تواصل مشاركتها الفعالة في قمع شعبها، والهدف في هذه المرة هو التحكم ومحاصرة الحركة الدولية من أجل إدانة إسرائيل وانهيار السلطة الفلسطينية. بعد السويد وبريطانيا العظمى وإسبانيا تناول البرلمان الفرنسي القضية الفلسطينية، وبالنسبة لكل النواب الفرنسيين الذين شاركوا في المناقشات التي اختتمت برأي إجماعي، بغض النظر عن مساندة أو عدم مساندة تكوين "دولة فلسطينية": مساندة أمن دولة إسرائيل الذي هو المحور الأساسي في اتفاقيات أوسلو.

فلننظر عن قرب إلى الاقتراح المتداول بكثرة اليوم، وهو اقتراح السعودية في سنة 2002. في الحالة التي يعترف فيها الثاني وعشرون دولة عربية أو جزءاً منها بالدولة الإسرائيلية، ما هو مصير اللاجئين الفلسطينيين؟ لأنه بالنسبة لسنة ملايين لاجئ فلسطيني، الاعتراف "بدولة فلسطين" يعني هدم مخيمات اللاجئين برعاية منظمة الدول المتحدة ويكون "الاختيار" إذا مفروضاً بين الانتماء بالقوة إلى الدول التي يعيشون فيها أو "الرجوع" إلى فلسطين داخل الحدود الضيقة للدولة وسط مخيمات جديدة تحت الحراسة الفلسطينية والدولية هذه المرة.

هناك كذلك إجماع آخر داخل البرلمانات الغربية أين يقل توضيح مفهوم الدولة الفلسطينية والسبب هو أن هذا الكيان سوف لن يكون سوى سجن على شكل دولة بدون أي حقوق كحقوق الدول الأخرى. دولة مؤسسة على قواعد عرقية ودينية من أجل التفرقة والقضاء على الشعوب والتصريح بواسطة حروف دامية بأنه ليس هناك مخرج آخر. هذا ما عبر عنه "جون كيري" في جملته: "الأمن لإسرائيل ودولة وكرامة للفلسطينيين".

...عبارة ردها الجميع.

كيف يمكننا أن نصدق بأن "كيري" يريد تحسين مصير الفلسطينيين؟ لا أحد يصدقه لأنه لو كان كبار هذا العالم يهتمون بمصير الفلسطينيين لابتدأوا أولاً بفرض وتحقيق رفع الحصار على غزة و الضفة الغربية من طرف مصر وإسرائيل.

في 24 نوفمبر أعلن المارشال السيسي في جريدة إيطالية "كوري دي لا سييرا" ما يلي: «نحن مستعدون إلى بعث قوات عسكرية داخل دولة فلسطينية، سوف تساعد الشرطة المحلية ونظم إسرائيل بوجودنا هناك كضمان ليس للأبد طبعاً، فقط الفترة الكافية لوضع الثقة، لكن يجب أن توجد قبل كل شيء دولة فلسطينية أين نبعث الجنود».

إن السيسي باتفاق مع "كيري" يمد يد المساعدة لمحاولات الدول الأوروبية الفاشلة لمساعدة السلطة الفلسطينية على استعادة زمام الأمور في فترة لم تعد فيها هذه الأخيرة قادرة على التحكم في أي شيء، حيث أن وجودها ليس إلا بواسطة قدرتها على القمع وهي مرفوضة بكثافة من طرف الشعب الفلسطيني وخاصة الشباب، فترة يمكن لحماس أن تفوز فيها بالانتخابات في الضفة الغربية إذا وقعت (بالطريقة التي عبر عنها الاتفاق بين حماس والفتح).

رفع الحصار على غزة، ضرورة ديموقراطية بالنسبة للحركة العمالية

يوجد دائماً في أعماق السياسة الإمبريالية المتبعة في الشرق الأوسط نفس الهدف ألا وهو استعمال جميع الوسائل لمنع الشعوب من التحرر من قيودها وتكوين منظمات مستقلة والإمام بمصالحهم الموحدة، لذلك فإن الأممية الرابعة تعتبر أن الاعتراف بما يدعى بالدولة الفلسطينية مع مواصلة تقسيم فلسطين هو فخ، فخ للشعب الفلسطيني بالطبع ولكامل الحركة العمالية الدولية أيضاً.

في سياق الحركة من أجل حرياتها، تطرح الشعوب السؤال الأساسي لوحدها لذلك تريد القيادات البيروقراطية التحكم في هذه الحركة وكسرها. تلقت الحملة الدولية لرفع الحصار على غزة التي بادرت بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين وحزب العمال بالجزائر صدى كبيراً وسط الحركة العمالية لأنها تنطلق في عملها من هذا التدبير ومن هذا البحث الذي يخترق منظمات العالم بأكمله من أجل التحرر من الأوامر المفروضة من طرف حكومات بلدانهم ومن الاتحاد الأوروبي ومن طرف إمبريالية دولهم. وما تزال هذه الحملة قائمة.

فرنسوا لازار في 28 نوفمبر 2014